# مؤشر العدالة الضريبية

## تحليل النظام الضريبي المغربي

OXFAM

أكتوبر 2020

# مؤشر العدالة الضريبية

## تحليل النظام الضريبي المغربي

أكتوبر 2020

OXFAM

# نظام جبائي يعمق التفاوتات وضرائب غير منصفة

## مقدمة

لم يسبق للاقتصاد المغربي قط أن خلق ثروة بالقدر الذي فعل على مر العشرين عاماً الماضية. ومع ذلك، لا يزال الفقر بدوره يلقي بثقله في الإحصاءات الرسمية بل وحتى في الحياة اليومية للمواطنين المغاربة. كما أن جيني، وهو مؤشر لقياس أوجه التفاوت، يواصل تسجيل استقرار رهيب، حيث بلغ معدل 39.5 في عام 1998 ولم يتجاوز معدل 40 بعد عقدين. ويعتبر العجز الاجتماعي كبيرا لدرجة أنه كان مصدرا لإثارة نقاش وطني حول الثروة الشاملة وكذا حول جدوى النموذج التنموي.

إن استمرار اللامساواة وجسامة الهشاشة اللتان زاد كوفيد 19 من حدتهما، تشيران بأصابع الاتهام إلى دور النظام الضريبي في إعادة توزيع الدخل. وبالتالي فإن السؤال المشروع الذي يطرح نفسه هو معرفة إلى أي مدى يساهم هذا النظام في مكافحة أوجه اللامساواة؟ وهل هو نظام ضريبي يكافح أشكال الظلم بالفعل، أم على العكس من ذلك، هو نظام متسامح ومتهاون؟
ومن ناحية أخرى، ونظرًا لكون المغرب دولة غير منتجة للنفط، فإنه يعتمد بشكل أساسي على نظامه الضريبي لإعادة ملء صناديقه حتى يتمكن من تمويل مسار التنمية في البلاد، من خلال وضع سياسات عمومية ملائمة.

علاوة على ذلك، تأثر وضع إيرادات الخزينة بشدة نظرا لانخفاض الإيرادات بسبب توقف النشاط الاقتصادي لأسباب صحية تتعلق بـكوفيد 19. إن السياسات العمومية هي الوجه الآخر لانعكاسات النظام الضريبي على المساواة بسبب تأثير هذه السياسات العمومية على حقوق الفئات والطبقات الأكثر هشاشة. وهذا الواقع يعني أن النظام الضريبي ضالع بشكل مزدوج في الإشكاليات الاجتماعية للبلاد.

تندرج هذه الدراسة في سياق خاص، وهو سياق التساؤلات المطروحة حول عالم ما بعد كوفيد 19 وتهدف إلى المساهمة في هذا النقاش عبر تقديم عناصر التحليل بخصوص دور النظام الضريبي المغربي في تعميق اللامساواة. كما تدخل الدراسة ضمن إطار الأنشطة الترافعية التي تقوم بها منظمة أوكسفام على المستويين المحلي والدولي بالاعتماد على تحليلات موجزة ودقيقة مدعومة ببيانات نزيهة وموثوقة وهادفة. ويهدف النهج الذي تبنته منظمة أوكسفام إلى المساهمة في التفكير المشترك في إشكاليات الظلم الاجتماعي واللامساواة الناجمة عن النظام الضريبي وذلك من أجل رفع درجة الوعي بهذه القضايا، تماشيا مع التقرير الذي سبق نشره والمعنون "مغرب قائم على المساواة ، ضرائب عادلة" في أبريل 2019.

وبالتالي، فإن الهدف المحدد لهذه الدراسة هو تقييم تدرج النظام الضريبي المغربي وتحليل تأثيره على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية؛ هدف تتوخى الدراسة تحقيقه من خلال تحليل شامل يتضمن نشأة النظام الضريبي وموارده وتنظيمه. كما تركز الدراسة على الإنفاق العام في المغرب ، لاسيما في القطاعات الاستراتيجية والاجتماعية

## مفهوم تمت بلورته تحت الضغط في ظل غياب مسار عمل واضح ومتسق

إن النظام الضريبي المغربي الحالي هو تتويج لتصور تاريخي استمد جذوره من التقاليد والدين معا. كما أنه نتيجة لسيرورة إصلاحات تهدف إلى عصرنة جهاز الدولة.
وقد مر هذا التصور بعدة مراحل، كان الهدف الرئيسي منها هو مواجهة الإكراهات المرتبطة بالميزانية والضغوط المختلفة، دون أن تكون بالضرورة جزءًا من رؤية شاملة. وبالتالي، افتقر هذا التصور إلى مسار العمل والأهداف من حيث الفعالية والإنصاف اللذين تم إبعادهما من سلم الأولويات.

## التدهور في قدرة النظام الضريبي على تعبئة إيرادات كافية يزيد من مخاطر فقدان السيادة المالية

من بين المعايير التي يتم بها تقييم كفاءة النظام الضريبي عموما، قدرة الأخير على تعبئة الموارد اللازمة. ولكون المغرب دولة غير نفطية، فإن هذه الكفاءة تكتسي أكبر قدر من الأهمية بالنسبة للبلاد، والتي تمثل إيراداتها الضريبية وبشكل عام ما يقرب من 85٪ من إيرادات الخزينة في المتوسط بين عامي 2000 و 2018.

وباعتبار هذا الواقع، لا يمكن للمغرب أن يخطط لوضع سياسة إنمائية تسمح بمكافحة عدم المساواة إلا من خلال الاعتماد على نظام ضريبي يتسم بالكفاءة والفعالية

بيد أن مستويات الإيرادات الضريبية تدل على انخفاض متزايد في مستوى تغطية نفقات الدولة.

وبالفعل، فإضافة إلى التركيز على ثلاث ضرائب رئيسية (المثلث الضريبي) مع الأهمية الدائمة للضرائب المباشرة، فإن الإيرادات الضريبية لا تمثل أكثر من 64٪ من نفقات الدولة (2019) .

**الشكل 1: تطور معدل تغطية الإيرادات الضريبية لنفقات الدولة**

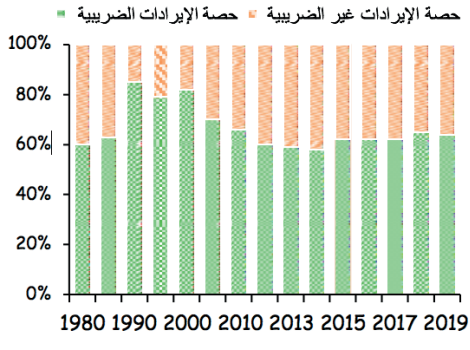


المصدر : ن.أقصبي & وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

ومن المؤكد أن هذا التدهور ليس وليد اليوم. فمنذ عقود خلت كان المغرب قد فقد "اكتفاءه الذاتي الضريبي" حيث تناقصت قيمة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات بشكل مستمر.
ويبرر هذا الوضع اللجوء المكثف للديون، وهو اللجوء الذي يجد أصله في عدم كفاءة النظام الضريبي في جمع الموارد اللازمة مع العلم أن الاقتصاد المغربي لم يسبق له أن خلق ثروةً تعادل تلك التي حققها في السنوات العشرين الماضية.

كما كشف السياق الخاص بكوفيد 19 عن هشاشة هذا النموذج المتعلق بتمويل الخزينة. فقد أدى الاعتماد على النظام الضريبي في تمويل الدولة إلى انخفاض الإيرادات بشكل كبير وذلك بسبب القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي والمرتبطة بالوضع الوبائي .

وبالتالي، سجلت الإيرادات الضريبية انخفاضًا بنسبة -4% في أبريل 2020 و- 7.9% في مايو 2020 على أساس سنوي مقارن. وعلى الرغم من هذا الوضع، تميل مؤشرات العبء الضريبي والمرونة الضريبية إلى تأكيد فرضية توفر حيز كبير للمناورة لتمويل الخزينة عبر الاعتماد على نظام ضريبي فعال.

وفيما يتعلق بالعبء الضريبي، وعلى الرغم من أن طريقة حسابه لا تزال موضع جدل واسع النطاق ، إلا أن هذا المؤشر يوفر مع ذلك أساسًا موثوقًا للمقارنة بين البلدان. وهكذا، ظل هذا المؤشر شبه مستقر على المدى الطويل بمتوسط 19.1% خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2018

ولا يزال هذا المستوى من العبء الضريبي المسجل في المغرب قابلا للتحمل إلى حد مقبول، لاسيما بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو مع اقتصادات مماثلة. وبالفعل، على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بلغ هذا العبء نسبة 34 % في 2018. كما أن هذه النسبة تبلغ 31 % في تونس ، و28% في جنوب إفريقيا ، و 17% في مصر.
وفيما يتعلق بالمرونة الضريبية، فإن تطورها يسير في منحى تناقصي منذ سبعينات القرن الماضي، حيث انتقلت من 2.16 بعد الاستقلال إلى 1.04 خلال التسعينات قبل أن تستقر عند 0.91 بين عامي 2008 و 2018

ويشهد هذا التدهور الدائم على وجود نظام ضريبي يزداد انعزاله عن الواقع الاقتصادي، ويتفاقم عجزه باطراد عن مواجهة ديناميات خلق الثروة

الشكل. 2: تطور المرونة الضريبية

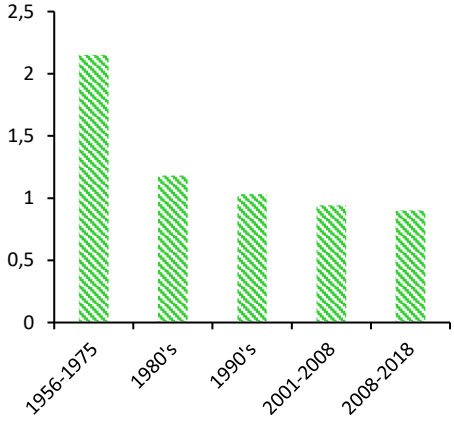


المصدر : ن.أقصبي

## ضرائب غير منصفة

يتركز نظام الضرائب المغربي حول 3 ضرائب رئيسية: الضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة. وبالنسبة لهذا القسم، يتعلق الأمر بإجراء تحليل لآليات اشتغال هذه الضرائب من منظور الإنصاف. وبالتالي، فقد تم إيلاء اهتمام خاص لتصاعدية هذه الضرائب ومستوى تركزها.

### • الضريبة على الدخل

يُظهر تحليل توزيع العبء الضريبي الذي تمثله ضريبة الدخل على الأشخاص الطبيعيين حالة من الظلم الضريبي بين الموظفين (في القطاعين الخاص والعام) ودافعي الضرائب الآخرين الذين يعملون كمهنيين مستقلين. ويزداد هذا الظلم تفاقما عندما تؤخذ بعين الاعتبار الاقتطاعات الإجبارية للضمان الاجتماعي التي تلقي بثقلها على الأجور.

الشكل. 3: توزيع ضريبة الدخل بين الرواتب والمداخيل الأخرى وكذلك وضعية خضوع الرواتب للضرائب في المغرب

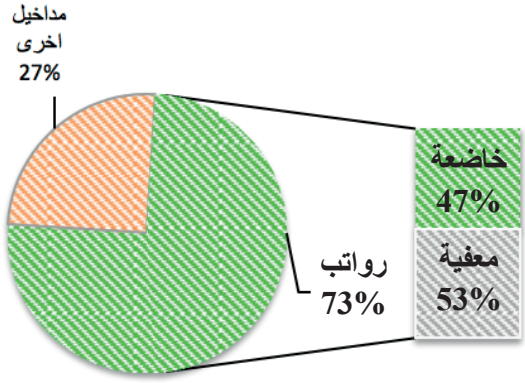


المصدر: ص.اكنيو

فيما يتعلق بمقياس الضريبة على الدخل، فإن التصاعد في المعدل الضريبي على مستوى الأشطر الدنيا والمتوسطة أكبر بكثير من التصاعد في الدخل نفسه ، وهذا بذاته هو تعريف المقياس غير التدريجي ، والذي يميز بعينه النظام الضريبي غير القائم على المساواة.

وهكذا، بصورة عامة ، يعرض مقياس فرض الضريبة على الدخل في المغرب شكلاً لوغاريتميًا. وبسبب هذا التصميم، تتصاعد الضريبة على الدخل بشكل أسرع بالنسبة لذوي الدخل المنخفض والمتوسط ، بينما تصبح مستقرة عندما يتعلق الأمر بالدخل المرتفع. إلا أن ضريبة الدخل القائمة على المساواة والعدل يجب أن تتخذ بالأحرى شكلا أُسياً بحيث تكون الزيادة أسرع بالنسبة للدخل المرتفع وأبطأ بالنسبة للدخل المتوسط والضعيف .

إن الضريبة على الدخل في المغرب تستهدف في نفس الوقت دخل الرواتب والمدخولات المهنية، وتشمل كذلك دخل المشاركات في الأسهم ودخل الممتلكات العقارية. ومع ذلك، يتضح من تحليل المعدلات الاسمية لفرض الضرائب أن تلك المفروضة على دخل رأس المال تقل عمومًا مقارنة بتلك المطبقة على دخل العمل الخاضع لمعدل حدي يبلغ 38% من صافي الدخل السنوي الخاضع للضريبة الذي يتجاوز 180.000 درهم (ما يقارب 19.067 دولارا ).

- **الضريبة على الشركات**

تعتبر الضريبة على الشركات مكونا أساسيا في النظام الضريبي المغربي. وبالفعل، فحصة هذه الضريبة تمثل حوالي % 25 من الإيرادات الضريبية ، وهي المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة في المغرب. ومن حيث منحى تطورها، تسير الضريبة على الشركات في اتجاه تصاعدي، حيث ارتفعت حصتها من 13% في عام 2000 إلى 25% في عام 2017.
إن السمة الرئيسية للضريبة على الشركات في المغرب هي تركيزها على عدد قليل جدًا من الشركات. فوفقًا لتحقيق أجرته مؤسسه أنفوريسك 2 في عام 2017، فإن "أفضل 10" شركات مغربية تساهم بنسبة 25 ٪ من إيرادات الضريبة على الشركات. ويرتفع هذا الرقم إلى 37 ٪ عندما يتم الحديث عن "أفضل 100 شركة " في المغرب.
وبناءً على هذه الأرقام، فإن ٪0.02 3 من الشركات المسجلة تدفع 35٪ من الضريبة على الشركات. ومع ذلك، فإن مجموع المساهمات الضريبية والاجتماعية من هؤلاء ال "100 من كبار دافعي الضرائب" لا يمثل سوى 6.5٪ من رقم أعمالهم

وباعتبار ما تم ذكره، فإن العبء الضريبي، لاسيما في مجال الضريبة على الشركات ، يؤثر على المقاولات بشكل يفتقد للمساواة. وفي الحقيقة، فإنه لا يطال إلا عددا قليلا من الشركات. وبحسب أرقام المديرية العامة للضرائب، فإن ما يقرب من ثلثي الشركات تعاني من عجز مزمن منذ أربع سنوات

الشكل 4: مستوى تركيز الضريبة على الشركات في المغرب

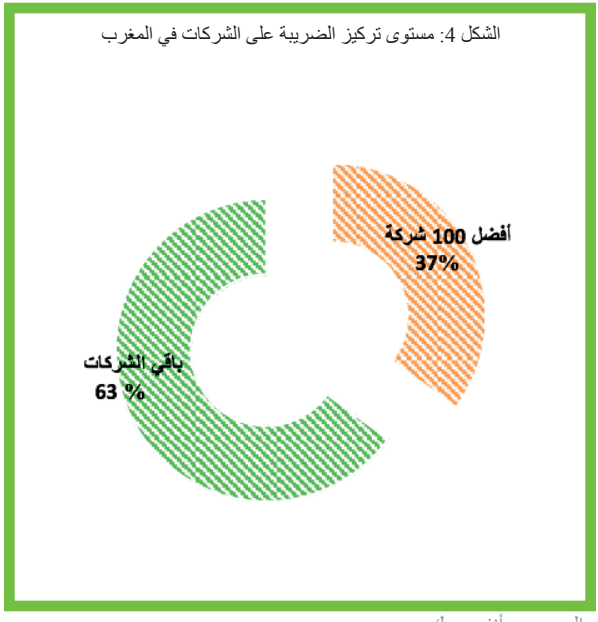


المصدر: أنفوريسك

وفيما يتعلق بجدول الضريبة على الشركات، تميز العقد الماضي بتغييرات متكررة في جدول الضريبة على الشركات. وهكذا تم الانتقال من معدل مشترك قدره 30٪ لجميع الشركات (بمعدل استثنائي قدره 37٪ للبنك المركزي والبنوك وشركات التأمين) إلى المقياس التناسبي، ثم إلى المقياس التدريجي.

وعلى الرغم من أن الانتقال إلى المقياس التناسبي شكل خطوة أولى نحو العدالة الضريبية، إلا أنه لابد من الإشارة إلى أن هذا الانتقال إلى المقياس التدريجي يجسد خطوة نحو الوراء في مجال العدالة الضريبية ولم يمر بدون تأثيرات على موارد الخزينة .

وبالفعل، يبدو أن هذا التحول من المقياس التناسبي إلى المقياس التدريجي قد أفاد الشركات التي تحقق أرباحًا تزيد عن 300.000 درهم، بينما ظل تأثيره منعدما بالنسبة للشركات التي تحقق أرباحًا تقل عن 300.000 درهم (أي حوالي 30.000 دولار).

## ● الضريبة على القيمة المضافة

على الرغم من كونها تُعرف بأنها أكثر الضرائب حيفاً، إلا أن الضريبة على القيمة المضافة لا تزال تمثل الأداة الضريبية الرئيسية في العديد من البلدان عبر العالم بما في ذلك المغرب. حيث تمثل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة ما يقارب نصف الإيرادات الضريبية للبلد كل سنة

ومن ناحية المنتوجات، زادت إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمنتجات الزراعية والصناعية بشكل أسرع من إيراداتها بالنسبة للخدمات
هذا الوضع، الذي يضاف إلى نسبة استهلاك أعلى لهذه المنتجات بين الفئات الأكثر فقرا، يطرح مشكلة حقيقية من حيث اتساع التفاوتات بالنظر إلى أن المنتجات الصناعية (أو الغذائية الزراعية عموما في الحالة المغربية) تستهلك أكثر من قبل الأسر الأكثر فقراً مقارنة مع الأسر الأكثر غنى

وعلى الرغم من خصائصها غير العادلة وغير الجذابة، تمثل الضريبة على القيمة المضافة أداة مهمة في مكافحة التفاوتات الاجتماعية والجنسانية. فنظرا لعلاقتها الوثيقة بالاستهلاك، يمكن استخدام هذه الضريبة كأداة لتعزيز العدالة الاجتماعية والضريبية

- **الضريبة على الثروة**

لقد تم تقديم توصية بفرض الضريبة على الثروات الضخمة رسميًا لأول مرة خلال المناظرة الوطنية حول الجبايات لعام 2013. حيث تم اقتراح فرض ضريبة على الاستثمارات الغير منتجة، مثل الأراضي غير المبنية، بهدف إعادة توزيع أفضل للثروة وتحقيق توازن بين الضرائب على إيرادات رأس المال ودخل العمل ومع ذلك، من الواضح أنه بعد مرور عدة سنوات على التوصية، لم يتم اتخاذ أي إجراء في هذا الاتجاه من طرف الحكومات المتعاقبة

بيد أن تطبيق مثل هذه الضريبة يتطلب قطيعة مع الخيارات التي ميزت التوجهات الحكومية لحد الآن. كما أنه من الضروري ترك المصالح الخاصة جانبًا والتفكير في المصلحة العامة. وفي الواقع تم طرح المصلحة العامة لتبرير التخلي عن هذه الضريبة في جميع أنحاء العالم. حيث دعا مؤيدو "نظرية الإنسياب" إلى زيادة دخل الفئات الأكثر غنى، وهو الأمر الذي كان من المفترض بعد ذلك أن يحدث تأثيرًا على النمو . ومع ذلك، أقر صندوق النقد الدولي في دراسة أجريت في عام 2015 عكس هذه الفرضية تمامًا: فكلما زادت الثروات الضخمة، كلما تراجع النمو. ووفقًا لهذه الدراسة، تؤدي زيادة 1%+ في دخل أغنى % 20 من الساكنة إلى نمو سلبي بنسبة -0.08% على عكس نمو نفس النسبة من الدخل لأفقر 20% من السكان والذي يولد نموا يبلغ 0.38%+ 7

وفي السياق المغربي، يعتبر إدخال هذه الضريبة ضروريًا للغاية ، خصوصا وأنه حسب البيانات المتوفرة لدى "قاعدة البيانات العالمية للتفاوت" ، فإن أغنى 10% في المغرب يستحوذون على ما يقرب من نصف الدخل (49%) ، في حين أن أفقر 50% يتلقون 15% فقط من الدخل ، وهي بالضبط نفس النسبة التي تتركز بين أيدي أغنى 1% في البلاد

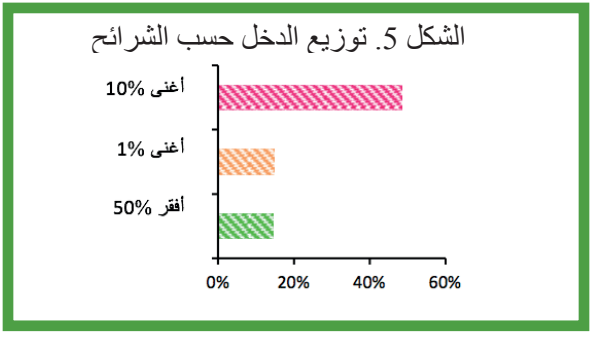


قاعدة البيانات العالمية للتفاوت 2017،

## ● المعاملة الضريبية للاقتصاد غير المهيكل

يمثل الاقتصاد غير المهيكل أكثر من 11٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب. ويعتبر الأكثر وزنا من غيره، لاسيما على المستوى الاجتماعي ، حيث يعمل فيه أكثر من 2.3 مليون شخص ، أي ما يمثل36.3٪ من فرص الشغل التي يوفرها الاقتصاد المغربي ككل .لقد كشفت التجربة المؤلمة لـ كوفيد 19 بالفعل مدى البؤس المتخفي وراء هذا الاقتصاد الموازي.

وفيما يتعلق بالمعاملة الضريبية للنشاط غير المهيكل، فإن جميع الإصلاحات الضريبية الكبرى التي كان هدفها الرئيسي توسيع الوعاء الضريبي لتخفيض المعدلات الحدية ، قد اعتبرت الاقتصاد غير المهيكل كخزان يمكن للسلطات الضريبية أن تستفيد منه .

وهكذا، تم اعتماد نظام المقاول الذاتي في عام 2015 بهدف جذب الوحدات غير المهيكلة التي تقدر بنحو 1.6 مليون وحدة. وينص هذا النظام على فرض معدلات ضريبية تبلغ 1٪ و2٪ من رقم الأعمال حسب نوع النشاط. وقد تم تعديل هذه المعدلات وخفضها في عام 2019 إلى 0.5٪ و1٪ على التوالي. ويعكس هذا الانخفاض على الأرجح عدم انخراط الفاعلين في القطاع غير المهيكل في هذا النظام الضريبي، لسبب بسيط هو أن هذه المعدلات ، مهما كانت منخفضة ، فإنها تظل أعلى من 0٪ التي يستفاد منها خارج الاقتصاد المهيكل .

وبالتالي لا يمكن إنكار أن المقاربة القائمة على خفض المعدلات، ورغم كونها ضرورية، لا تزال غير كافية، وهذا في غياب مقاربة مندمجة تشمل كلاً من تدابير الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على التمويل

## نفقات ضريبية مكلفة وغير فعالة وغير منصفة

النفقات الضريبية هي تدابير تختلف عن النظام الضريبي ذو المعيار المحدد مسبقًا. وقد سجل المغرب 293 تدبيرا في 2019، يقدر أثرها على الميزانية بنحو 27.7 مليار درهم 8. و يمكن أن تكون هذه النفقات الضريبية إعفاءات مؤقتة أو دائمة أو حتى خصومات أو تخفيضات في معدل الضريبة.
خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2019، مثلت النفقات الضريبية ما مجموعه حوالي 431 مليار درهم ، منها ما يقارب 252 مليارا لصالح المقاولات ، أي ما يعادل أكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 أو ما يقرب من نصف ديون الخزينة. وعلى مدار سنة مالية واحدة، تمثل هذه النفقات في المتوسط 10% من الإيرادات الضريبية وأكثر من المبلغ المستثمر في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

الشكل. 6: مقارنة بين النفقات الضريبية لصالح المقاولات وميزانية الاستثمار المخصصة للتعليم والصحة (بمليارات الدراهم)

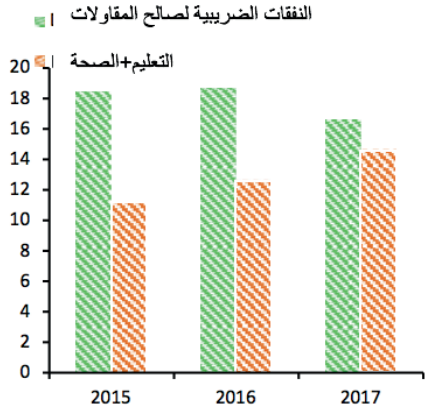


المصدر: وزارة المالية

وعلى صعيد القطاعات، تعد الفلاحة والإنعاش العقاري المستفيدين الرئيسيين من النفقات الضريبية. وهذا الواقع يثير التساؤل عن مدى الحاجة إلى هذه النفقات بالنظر إلى المؤشرات الجيدة التي ظهرت على هذين القطاعين خلال السنوات القليلة الماضية.

علاوة على ذلك، منذ عام 2005 ، ونحن نشهد بروز النفقات الضريبية لصالح المؤسسات التعليمية الخاصة. حيث ارتفعت نسبة المشغلين في التعليم الخاص المستفيدين من النفقات الضريبية من 2.2٪ في عام 2006 إلى 3.7٪ في عام 2018. ويتزامن هذا البروز في الواقع مع الوعي بتدهور المؤشرات النوعية للتعليم في المغرب.

وفيما يتعلق بالشفافية، يظهر المغرب رغبة حقيقية في تبادل البيانات المتعلقة بالنفقات الضريبية. وهذه المشاركة تعني أن هذه النفقات غالبًا ما تكون موضوع نقاشات مفتوحة حول تأثيرها الاقتصادي والجدوى منها.

وبالنسبة لتقييم تأثيرها على الميزانية، فلا بد من الإشارة إلى أن منهجية التقييم المتبعة لا تأخذ بالاعتبار التغيير الحاصل في سلوك المشغلين، وبالتالي تظل منهجية محدودة.

## سياسات عامة من أجل تحقيق المصالحة بين المواطن والضريبة؟

نظرًا لكون المغرب دولة غير منتجة للنفط، فإنه يعتمد بشكل أساسي على عائدات الضرائب لتمويل السياسات العمومية. هذه السياسات تمثل مقابلا للجهود التي يبذلها المواطن في مصلحة البلد. ومن أجل محاربة انعدام الثقة في النظام الضريبي، يجب على الدولة، من خلال السياسات العمومية، توفير الإجابات اللازمة للتعامل مع الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

لقد تم تعزيز جهود الاستثمار في القطاع العام بشكل كبير لتتسارع بشكل قوي خلال السنوات العشر الماضية. وبذلك ارتفع حجم الاستثمارات العمومية من 90.6 مليار درهم عام 2007 إلى 195 مليار درهم عام 2019 مسجلاً زيادة فاقت % 115 .

الشكل. 7: توزيع ميزانية الاستثمار حسب التوجه القطاعي (ب%)

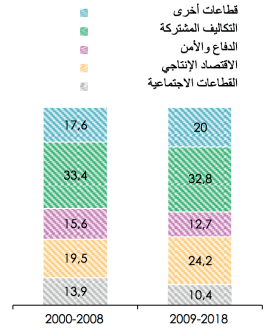


المصدر: وزارة المالية

## • قطاع التربية الوطنية

في سياق اتسم بتداعيات أزمة عام 2008 على مؤشرات الاقتصاد الكلي (المؤشرات الماكرو اقتصادية) وعلى المالية العامة للمغرب ، شهد قطاع التربية الوطنية انخفاضًا في جزء من موارد ميزانيته. فقد انخفضت ميزانية الاستثمار في التعليم بين عامي 2009 و2011 بنسبة 90٪. وعلى الرغم من العودة النسبية إلى وضعها الطبيعي بعد عام 2013، إلا أن الميزانية الاستثمارية المرصودة للقطاع لم تعد أبدًا إلى المستويات التي كانت عليها في الفترة السابقة لأزمة عام 2008.

لقد أظهرت أزمة فيروس كوفيد 19 هشاشة هذا القطاع وأبرزت كذاك الحاجة إلى تزويده بموارد إضافية

ومع ذلك، كان رد السلطة التنفيذية المغربية هو حذف مبلغ 5 مليارات درهم من ميزانية قطاع التربية الوطنية في قانون المالية المعدل، مقارنة بالمبلغ المنصوص عليه في قانون المالية العادي

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن المغرب قد نجح تقريبًا في التغلب على التحدي المتمثل في إلحاق أطفاله بالمدارس ، فلابد من الإشارة إلى أن جودة التعليم باتت في تدهور مستمر. وبفضل السياسات العامة المتعددة، حقق المغرب شبه تعميم للتعليم الابتدائي بنسبة % 99.8 كما بلغ معدل إتمام المرحلة الابتدائية نسبة 95% . وهنا لابد من إبداء ملاحظة لا تقل أهمية عن غيرها بخصوص إتمام المرحلة الابتدائية. حيث أنه بعد اتباع سياسة "مدرسة النجاح"، تم حصر التكرار في الحالات القصوى فقط للحد من الاكتظاظ في الأقسام الدراسية ، وهي وضعية شائعة في المدرسة العمومية المغربية. هذا وقد بلغ معدل الاكتظاظ في المدارس الابتدائية في الوسط الحضري (أي نسبة الأقسام الدراسية التي تضم أكثر من 40 تلميذا) % 39.2 في عام 2018

ورغم هذا التحسن في المؤشرات الكمية، لا تكف الاختبارات الوطنية والدولية عن تذكير المغرب بخطورة وضعية قطاع التعليم. وآخر هذه الاختبارات وهو اختبار بيسا 11 (البرنامج الدولي لتقييم الطلبة) الذي يعود لسنة 2019 والذي شارك فيه المغرب ب 7814 تلميذا و179 مؤسسة. وهنا وجب القول أن النتائج تظل مثيرة للقلق سواء من حيث المقارنة الدولية أو من حيث النتائج المطلقة.

- قطاع الصحة العمومية

من الواضح أن النمو السريع في إجمالي الاستثمارات العمومية لم ينعكس إيجابا على قطاع الصحة العمومية في المغرب.

بحيث كانت حصة ميزانية الصحة في ميزانية الاستثمار تتأرجح دائمًا بين 3 و3.9٪. ما يمثل مجهودا ماليا غير كافٍ للغاية لمواجهة التحديات الهائلة التي يعرفها القطاع. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يواجهه هذا القطاع في التصدي للإكراهات المرتبطة بولوج الرعاية الصحية في المناطق النائية. فوفقًا للإحصاءات الرسمية، يتواجد حوالي 20٪ من السكان القرويين في مناطق تبعد أكثر من 10 كيلومترات عن أقرب مركز صحي. وبالنظر إلى الطبيعة الصحية لأزمة كوفيد 19 ، كان قد توقع المراقبون أن تقوم السلطات العمومية بتعويض النقص من حيث الميزانية من أجل معالجة أوجه القصور المتعددة لقطاع الصحة العمومية في المغرب، إلا أن قانون المالية المعدل لم ينص على أي زيادة في الميزانية المخصصة للقطاع

كما وجب التذكير أن المغرب لا يحترم معايير منظمة الصحة العالمية من حيث عدد الأطباء ومقدمي الرعاية. حيث تتوفر البلاد على ما يقرب من 24.483 طبيبًا، أي ما يناهز 7.3 من الأطباء لكل 10.000 نسمة، فيما أن معيار منظمة الصحة العالمية في هذا المجال هو 9.2 . ومن بين هؤلاء الأطباء البالغ عددهم 24.483، يعمل ما يقرب من 46٪ خارج نطاق الصحة العمومية. كما يتركز 8.000 طبيب في المحاور الرئيسية بين الرباط والدار البيضاء.

ويمكن تقديم نفس الملاحظة فيما يتعلق بالممرضات اللواتي تبلغ نسبتهن 9.2 لكل 10.000 نسمة، وهي أقل بكثير من معايير منظمة الصحة العالمية المحددة في 16.4 لكل 10.000 نسمة.

وبسبب هذا النقص في الأطر، فإن المستشفى العمومي في المغرب لا يغطي سوى جزء مستمر في التناقص من العرض الصحي.
وعلى سبيل المثال، في عام 2018، لم تتجاوز نسبة الولادات التي أجريت في مرافق الصحة العمومية نسبة 68 %.
وتعكس هذه النسبة فشلًا مزدوجًا للمستشفى العمومي: أولا، الفشل في ضمان الولادة في ظروف كريمة للنساء القرويات (اللائي يواصلن الولادة خارج المراكز الصحية)، وثانيا، الفشل في جذب الطبقة الوسطى التي تختار بشكل متزايد الاستفادة من خدمات العيادات الخاصة

الشكل. 8: مقارنة بين عدد الأطر الطبية على أساس معايير منظمة الصحة العالمية (نسمة 10.000 /)

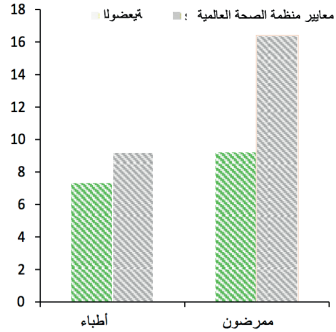


المصدر: وزارة الصحة & منظمة الصحة العالمية

## • قطاع الفلاحة

منذ عام 2008، زادت ميزانية قطاع الفلاحة بشكل قوي خاصة بسبب اعتماد مخطط المغرب الأخضر. وبذلك انتقلت الميزانية الاستثمارية للقطاع من 5 مليارات في المتوسط بين عامي 2000 و2008 إلى أرقام قد تتجاوز 26 مليار درهم في 2017.
كما شهد القطاع الفلاحي أيضًا ارتفاع حصته من الميزانية الاستثمارية الإجمالية للبلاد من ٪5 في عام 2008 إلى ٪14 في عام 2017

ونظرا لكون النشاط الفلاحي لم يتلق قط مثل هذا القدر من التمويل العمومي منذ عام 2008، فإن السؤال المشروع الذي يطرح نفسه هو من يستفيد من هذه الأموال. ويبدو أن جميع الأرقام والنسب المتاحة تشير إلى نفس الاتجاه: كون مخطط المغرب الأخضر عاد بالنفع على كبار الفلاحين وبالتالي ساهم في تعميق التفاوتات.

ففي إطار الدعامة الأولى الهادفة إلى تنمية الفلاحة ذات القيمة المضافة القوية على مستوى الاستغلاليات الفلاحية الكبيرة، تمت برمجة 961 مشروعًا بغلاف مالي قدره 75 مليار درهم على مدى 10 سنوات. وفي المقابل، استفادت ما تسمى بالفلاحة التضامنية (الدعامة الثانية) من 545 مشروعًا مبرمجًا بمبلغ قيمته 20 مليار درهم. وفيما يتعلق بأعداد الفلاحين من الفئتين، فقد استفاد كبارهم في المتوسط من 138.888 درهمًا، أما بالنسبة لصغار الفلاحين، فقد استفادوا من مبلغ لا يتجاوز في المتوسط 23.255 درهمًا

تقديم دعامتي مخطط المغرب الأخضر

| | الدعامة الأولى | الدعامة الثانية |
|---|---|---|
| عدد المشاريع | 961 | 545 |
| مبالغ الاستثمار | 75 مليار درهم | 20 مليار درهم |
| عدد الفلاحين | 540.000 | 860.000 |
| الاستثمارات\ الفلاحين | 138.888 درهم | 23.255 درهم |

## النظام الضريبي والمساواة بين الجنسين

بالطريقة نفسها التي يمكن أن تشكل بها السياسات الضريبية أدوات فعالة في مكافحة التفاوتات الجنسانية، فإنها يمكن أن تزيد من حدة التمييز بين الرجال والنساء من خلال انحرافات صريحة أو ضمنية.
وهكذا، توصلت الدراسة إلى أن القوانين الضريبية تكرس تحيزات في غير صالح المرأة العاملة، لاسيما فيما يتعلق بالتعويضات العائلية.

كما أن حضور المرأة يبقى ضئيلا للغاية في كل من مناصب المسؤولية في مجال التدبير الضريبي وعلى مستوى اعتماد التشريعات الضريبية

## التوصيات:

إن تشخيص وتحليل النظام الضريبي المقدم في هذه الدراسة قد تركز بشكل أساسي حول نظام الضرائب ودوره في مكافحة أوجه اللامساواة.

ومع ذلك، فإن نظام الضرائب وحده لا يكفي للحد بشكل كبير ومستدام من التفاوتات في البلاد.
وإدراكًا منها لهذا الواقع، تولت منظمة أوكسفام إعداد توصيات لا تخص المجال الضريبي فحسب، بل تهم كذلك كل المجالات الأخرى التي يمكن أن تسهم في مكافحة أوجه اللامساواة مثل:

1. الاضطلاع بدور فعال في تحسين التدرج الضريبي

2. جعل النظام الجبائي رافعة للإنفاق العمومي الفعال والموجه نحو القطاعات الاجتماعية

3. جعل الضريبة على القيمة المضافة أداة في مكافحة التفاوتات الطبقية والجنسانية

4. دراسة جدوى النفقات الضريبية

5. فرض الضريبة على الثروة وفرض الضرائب البيئية

6. تحسين حكامة النظام الجبائي المغربي

7. تحسين مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إعداد الميزانيات